مصر – الفضاء المدني

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠ .

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ – المزرعة: ٥١١٠ – ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١٣١٩٣٦٦ – فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣

المقدمة

مر المجتمع المدني المصري بالعديد من الخبرات خلال عام ٢٠٢٠، لم تلعب فيه العوامل الذاتية دوراً بقدر ما أثرت فيها التطورات السياسية والاجتماعية وخاصة اجتياح فيروس كورونا المستجد "كوفيد ١٩" للعالم والذي بدأ الانتشار من مدينة ووهان الصينية في ديسمبر، ومن ثم انتشر إلى باقي أجزاء العالم بشكل سريع، ونتج من ذلك تأثير كبير على المجتمع ككل وعلى أساليب وطرق العمل الخاصة بالمجتمع

المدني، حيث لجأت بعض الدول إلى اتباع سياسات الإغلاق سواء الجزئي أو الكلي.
وتحت ضغط هذه الأزمة الصحية، ظهر النمط التشاركي المشروط بين الدولة والمجتمع المدني، فلجأت الدولة إلى التعاون مع المجتمع المدني من أجل تكاتف الجهود لمكافحة جائحة كوفيد١٩– وآثارها المحتملة على المجتمع. فظهرت منظمات المجتمع المدني ودورها الكبير في التصدي للجائحة

من خلال تعبئة موارده للمساعدة في إمداد المستشفيات بالنواقص من المستلزمات الطبية، أو من خلال التوعية بالمرض عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية للمنظمات وفي الشوارع. علاوة على دور تلك المنظمات في تقديم مساعدات خدمية وتبني مبادرات لرعاية الفئات

الأكثر تضرراً واحتياجاً. فانحصر نمط العلاقة على النمط التشاركي الاجتماعي للمنظمات التنموية والخيرية على حساب المنظمات الحقوقية.
ومع نهاية العام جاء فوز بايدن بالانتخابات الأمريكية كعنصر جديد في معادلة علاقة الدولة بالمجتمع المدني، إذ أن ركناً أساسياً في أجندته "هو دعم وتجديد الديمقراطية في الداخل والخارج، حيث يرى بايدن وفريقه أن تصاعد دور الدول والقوى الشعبوية والسلطوية في السنوات الأخيرة بدعم من روسيا والصين قد أدى إلى تراجع القيم والمؤسسات الديمقراطية في أمريكا والعالم، وأن الفترة المقبلة تتطلب إعادة الحيوية للمنظومة الديمقراطية داخل الولايات المتحدة والتحالف الغربي وخارجهما بهدف وقف التمدد السلطوي والشعبوي وتصاعد النفوذ الصيني والروسي. ودعا بايدن الدول الديمقراطية إلى قمة دولية للديمقراطية خلال السنة الأولى من إدارته بهدف تجديد وتدعيم القيم والمؤسسات الديمقراطية وإعادة إحياء التحالف بين الدول الديمقراطية في مواجهة التمدد السلطوي بقيادة روسيا

والصين. وأكد برنامج بايدن أنه بالإضافة إلى الدول الديمقراطية، ستشارك منظمات المجتمع المدني في الدول غير الديمقراطية، في هذه القمة". [1]
ولذلك نحاول في هذا التقرير التركيز على عمل منظمات المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٠ من خلال دراسة سياق عمل المنظمات والتطورات الذاتية للمنظمات التي لا يمكن إغفالها، وأخيراً تعامل المجتمع المدني مع أزمة جائحة "كوفيد ١٩"

وما فرضته على مختلف القطاعات وكافة المجالات.

المحور الأول

سياق عمل منظمات المجتمع المدني

السياق القانوني والسياسة التي تحيط بعمل المجتمع المدني خلال ٢٠٢٠

لم يتغير السياق القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني خلال العام ٢٠٢٠ عن ٢٠١٩، فاستمر العمل بقانون الجمعيات الأهلية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، وهو تعديل القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ الذي لقي اعتراضات من قبل منظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية، دون صدور اللائحة التنفيذية له إلا مع

حلول العام التالي ٢٠٢١ وتحديداً في ١١ يناير.[٢] وهذا القانون الذي عملت تحت مظلته مؤسسات المجتمع المدني على مدار العام ٢٠٢٠، تميز بإحكام القبضة على المنظمات الحقوقية وفتح المجال أمام المنظمات الأهلية والتنموية بما يتماشى مع خطة الدولة [٣] . فإلى جانب العراقيل المالية والعقوبات وتدخل الجهات الحكومية في عمل المنظمات، كانت التشريعات التي تم تعديلها

وإقرارها والخاصة بقانون مكافحة الإرهاب مستمرة في التنكيل بالمجتمع المدني والعاملين فيه. فوفقاً للعديد من التقارير الدولية والمحلية استمر نهج الحكومة المصرية في القبض على النشطاء السياسيين والمحامين الحقوقيين واتهامهم بالإرهاب وتدويرهم[٤] في الحبس الاحتياطي دون تقديمهم للمحاكمة [٥]. كما شهد هذا العام

تعديلات جديدة في قوانين الإرهاب، حيث طرحت الحكومة في مطلع العام تعديلات على كلٍ من قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، وقانون الكيانات الإرهابية والإرهابيين رقم ٨ لسنة ٢٠١٨، ثم عرضت على مجلس الشعب الذي أقره في أقل من شهر في ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، دون أي شكل من أشكال النقاش المجتمعي حول التعديلات الجديدة[٦]. وكانت أبرز التعديلات في قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥، إدخال أربعة تعديلات رئيسية في ما يتعلق بتعريف الأموال وتمويل الإرهاب، وإضافة جرائم جديدة في ما يتعلق بتمويل الإرهاب، تتراوح عقوبتها ما بين الغرامة وحتى الإعدام، فيما شملت التعديلات الأربعة الموافق عليها في قانون الكيانات الإرهابية رقم ٨ لسنة ٢٠١٥، وهو قانون مؤقت تحفظي يسري في الفترة بين القبض والحكم، لتشمل الكيانات الإرهابية كيانات إضافية مثل الشركات والاتحادات، كما تم التوسع في الآثار المترتبة على الإدراج على قوائم الكيانات الإرهابية. فيما رفض البرلمان التعديلات المتعلقة باعتبار

مؤسسات إعلامية كيانات إرهابية[٧].

وفي ما يخص تعامل وزارة التضامن مع تسجيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، فقد علقت معظم الطلبات انتظاراً لصدور اللائحة التنفيذية لتتمكن الجمعيات والمؤسسات من توفيق أوضاعها والتسجيل والإشهار، ويمكن الإشارة هنا إلى ما قامت به وزارة التضامن الاجتماعي مع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية على مدار عدد من السنوات في

ما يخص تسجيل المبادرة كجمعية أهلية غير هادفة للربح حاولت المبادرة توفيق أوضاعها ومخاطبة وزارة التضامن الاجتماعي أكثر من مرة لتسجيلها كجمعية أهلية دون رد من الوزارة طوال سنوات، ولذلك أشهرت نفسها ووفقت أوضاعها كشركة ذات مسؤوليات محددة[٨]، وفي ٢ من ديسمبر ٢٠٢٠ قدمت المبادرة خطاباً جديد إلى وزيرة التضامن

الاجتماعي لتوفيق أوضاعها وفقاً لقانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية، حيث قررت المبادرة تحويل عملها إلى جمعية غير هادفة إلى الربح[٩]، وردت وزارة التضامن الاجتماعي على المبادرة هذه المرة باستيفاء المستندات والأوراق المطلوبة والتوجه للتسجيل فور صدور اللائحة التنفيذية[١٠]. أما عن التمويل الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية فقد أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي الموافقة على منح عدة منظمات وجهات مانحة

بلغت قيمتها مليارين و٣٢٧ مليون و٦٩٥ ألفاً و٢١٠ جنيهات، خلال عام ٢٠٢٠. [11] ورغم الموافقة على بعض المنح، إلا أنه تم تعطيل الكثير من الموافقات، ورفض بعض المنح الأخرى. ويرجع السبب في تعطيل المنح إلى البيروقراطية والمخاوف الأمنية من سوء استغلالها في أنشطة سياسية، حيث يسود اتجاه عام داخل أجهزة الدولة أن أغلبية المنح لا تخلو من الشبهات[12]، وفي حوار للأستاذ أيمن الموجود مساعد وزيرة التضامن لشؤون مؤسسات المجتمع المدني خلال حديث له لجريدة الوطن أنه خلال عام ٢٠٢٠

رفض عدد من المنح التي لم تتجاوز حجمها ٢% من عدد المنح المقدمة إلى الجمعيات الأهلية، وأن سبب الرفض هو اكتشاف أن الغرض من المنحة لا يتفق مع غرض الجمعية ويتم رفضها، وأحياناً أخرى تم اكتشاف أن المنحة لأغراض تنافي الآداب العامة والنظام العام في الدولة، أو أن الجمعية نفسها لديها مخالفات مالية، أو مخالفات يتم التحقيق فيها[13].

ومن الجدير بالذكر هنا أن الاعتراض على قرار وزارة التضامن الاجتماعي برفض المنح أو تعليقها يكون عن طريق اللجوء إلى القضاء الإداري، وهو ما يتطلب الكثير من الوقت في البت في القرار، فعلى سبيل المثال في يناير ٢٠٢١ أصدرت محكمة القضاء الإداري حكماً قضائياً ألزمت فيه وزارة التضامن الاجتماعي بالموافقة على قبول المنحة المقدمة لجمعية

السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية من سفارات دول النرويج وسويسرا وألمانيا بالقاهرة، بمبلغ مقداره مليون ونصف المليون يورو، لتنفيذ مشروع بناء قدرات العاملين في الحكومة والمجتمع المدني[14]، وكانت وزارة التضامن الاجتماعي قد رفضت المنحة منذ ثلاث سنوات دون أبداء أسباب، فلجأت جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية إلى القضاء الإداري للاعتراض على الرفض وبعد الحصول على حكم بقبول المنحة كانت المنحة لم تعد متاحة بعد استرداد الجهات المانحة لأموالها.[15] أما عن حل الجمعيات، فأعلن مساعد وزيرة التضامن لشؤون مؤسسات المجتمع المدني أنه خلال عام ٢٠٢٠ لم يتخطَ عدد الجمعيات التي تم حلها ١٠ جمعيات، وجاء الحل من خلال القضاء لأسباب تتراوح بين مخالفة يتم التحقيق فيها، أو بسبب مخالفات مالية جسيمة تقررها الجهة الإدارية "وزارة التضامن أو الجهاز المركزي للمحاسبات" أو بسبب أنشطة مخالفة للائحة النظام الأساسي.[16]
يظهر مما سبق محاولات السلطة خنق الجمعيات

عبر تعطيل التسجيل والمماطلة في الموافقة على المنح، إلا أن هذه الوضعية شهدت تغييراً نسبياً مع تغيير الإدارة الأمريكية وهو ما زالت – من وجهة نظري – محل نزاع بين أطراف السلطة في مصر، ما بين طرف يرى المجتمع المدني وسيلة للتفاوض مع الإدارة الجديدة عبر مزيد من الضغط عليه ثم تقديم تنازلات مقابل مكاسب من الإدارة الأمريكية. وأطراف

ترى ضرورة فتح مساحات أوسع للمجتمع المدني لتجنب ضغوط الولايات المتحدة في الشهور الأولى لبايدن.
وفي ظل هذا القانون كان هناك مظاهر أخرى للانتهاكات التي تعرض لها المجتمع المدني خلال عام ٢٠٢٠ أبرزها:
– إعادة تدوير المسجونين احتياطياً خلال فترة حبسهم على ذمة قضايا جديدة تحمل ذات

الاتهامات التي سجنوا على أساسها، كان من المعتاد في السنوات الماضية استمرار حبس المعتقلين السياسيين في مصر لأكثر من عامين، وكسر المدة القصوى للحبس الاحتياطي من دون اكتراث بأي نصوص قانونية، أو طعون مقدمة من المحامين. ونددت العديد من المنظمات المصرية بقيام السلطات المصرية بحملات انتقامية من المعارضين السياسيين والنشطاء والحقوقيين والصحافيين المحبوسين احتياطياً بالزج بهم

في قضايا جديدة قبل انتهاء مدة الحبس الاحتياطي القانونية، ومن الأمثلة على ذلك قيام النيابة بفتح القضية رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢٠ أمن دولة والتي ضمت العديد من المتهمين تم تدويرهم على ذمتها بعد إخلاء سبيلهم، لكن دون إطلاق سراحهم، على ذمة قضايا أخرى، أو أثناء حبسهم بالفعل على ذمة قضايا أخرى، حيث سيبدؤون دورة الحبس الاحتياطي مجددًا في هذه القضية بمجرد انتهاء حبسهم في القضية الأولى، ووجهت النيابة إليهم العديد من التهم من بينها الانضمام إلى جماعة إرهابية

مع العلم بأغراضها، واستخدام حساب خاص على شبكة المعلومات الدولية بهدف نشر أخبار كاذبة، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب، وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي[١٧]. وهناك العديد من الأمثلة على التدوير للمتهمين والتي يرصد بعضها تقرير الشبكة العربية لمنظمات حقوق الإنسان وتضم بعض أسماء

المعارضين السياسيين[١٨].

– استمرت قرارات الحبس الاحتياطي التي تصدر في حق المدافعين عن حقوق الإنسان والكتاب والصحافيين وأصحاب الرأي المعارضين لسياسات النظام الحالي دون مثول أمام النيابة أو المحاكم، اتخذت الحكومة ضمن الإجراءات الاحترازية للتصدي لفيروس كورونا "كوفيد ١٩" تعليق الجلسات المخصصة لنظر تجديد الحبس، ولجأت المحاكم

والنيابات إلى تمديد الحبس الاحتياطي بشكل شبه تلقائي منذ منتصف مارس/آذار ٢٠٢٠[١٩].

– ما تم مع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بعد أيام من لقاء معلن جمع عدداً من السفراء الأوروبيين لدى القاهرة بأعضاء فريق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في مقرها، ألقت قوات الأمن القبض على ثلاثة من مديري المبادرة هم كريم عنارة ومحمد بشير وجاسر عبد الرازق، ووجهت لهم تهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية ضمن اتهامات أخرى، فجرت هذه القضية إدانات دولية واسعة من وزارات خارجية الدول التي اجتمع سفراؤها بأعضاء المبادرة وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا، ووصلت إلى إدانة من الأمم المتحدة على لسان المتحدث باسم الأمين العام، وحملة تضامن واسعة من المنظمات الحقوقية في العالم، ليتم الإفراج بعدها عن قادة المبادرة الثلاثة على ذمة التحقيقات وتجميد حساب المبادرة البنكي والتحفظ على أموالها [٢٠] .وهذه القضية تحديداً من تحرك مفاجئ للقبض، إلى أفراج سريع عن المعتقلين

في نفس الإطار الزمني للانتخابات الأمريكية، يؤكد الفكرة التي سبق الإشارة إليها من خلاف داخل السلطة في طريقة التعامل مع المجتمع المدني في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة.

نوع الانتهاك	العدد
جلسات المحاكمة وقرارات الحبس الاحتياطي	١٤٣
تدوير على ذمة قضايا جديدة	١٠
القبض والاحتجاز التعسفي	٩
رقابة أمنية (قرارات تدابير احترازية)	٦
الأحكام القضائية	٤
التحفظ على الأموال الشخصية	٣
الإدراج على قوائم الكيانات الإرهابية	٣
الاعتداءات البدنية واللفظية	٢
الإجمالي	١٨٠

أرقام الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٢٠[٢١].

وفي مطلع العام ٢٠٢١ أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ والخاص بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية[٢٢] في يوم ١١ يناير[٢٣]. وهي اللائحة التي انتظرتها المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مصر منذ صدور القانون، وأعطت اللائحة المؤسسات والجمعيات والكيانات التي يخضع لها القانون مدة زمنية لفترة عام لتوفيق الأوضاع وفقا للقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية، على أن تستمر مجالس الإدارات الحالية حتى يتم توفيق الأوضاع[٢٤].

أشاد البعض بالإيجابيات التي تناولتها اللائحة التنفيذية، فذكر المستشار القانوني لمنظمات المجتمع المدني وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات عاصم الخولي أن اللائحة التنفيذية "ليست أقوى ما نتمنى ولكنها أقصى ما نتوقع في الوقت الحالي"[٢٥]، ومن الإيجابيات في اللائحة التنفيذية **طرحت باباً خاصاً للتطوع**، كما أتاحت

للجمعية **مد فروع لها خارج مصر**، وفي ما يخص التمويل حظرت استخدام حسابات غير مدركة لدى الوحدة والوحدات الفرعية وفقاً للمادة ٤٠. كما أعطت الحق في تلقي التمويل ما لم يخل بأحكام قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال مع تقديم تقرير نصف سنوي خلال ثلاثة أشهر من تلقي الأموال. كما أعطت اللائحة العديد من الإعفاء والامتيازات للجمعيات والمؤسسات الأهلية والحق في الاستثمار لضمان موارد لها.[٢٦]

أما عن سلبيات القانون، فقد تم **تعطيل حق قانوني للجمعيات والمؤسسات الأهلية** الخاص بالاعتراض على قرار الجهة الإدارية برفض المنح والهبات ، فنصت المادة ٤٢ على الحصول على تمويل سواء أموال أو هبات أو منح من جهة أجنبية على أن توضع هذه الأموال في حسابها البنكي وإخطار الوحدة المختصة خلال ٣٠ يوماً من تلاقي الأموال مع استيفاء المستندات المطلوبة الموضحة

ونصت المادة ٤٣ على ضرورة مخاطبة البنك خلال خمسة أيام عمل لرد الأموال للجهة المانحة وموافاة الوحدة أو الوحدة الفرعية بمستند يفيد ذلك. **كما أغفلت اللائحة الحق الدستوري** الذي نصت عليه المادة ٨٨، فساوى القانون في تلقي الأموال والهبات والمنح من الخارج سواء من مصريين أو أجانب وكان من الأولى ألّا يفرق القانون بين المصريين في الداخل والخارج. وصعب القانون من عمل الجمعيات الأجنبية في مصر سواء بالاشتراك في نشاط أو فتح مقرات لها.

المؤسسات الدولية والإقليمية وقضايا المجتمع المدني في مصر

مع تشعب وتداخل القضايا المحلية والدولية أصبح للشراكة بين المجتمع المدني المصري والمؤسسات الدولية الأهلية والرسمية أهمية كبيرة في تنمية

قدرات وأساليب عمل المجتمع المدني المصري من جانب، وتوفير الخبرات الدولية والإقليمية له في التعامل مع الكثير من القضايا من جانب آخر. وأيضاً في تطوير المنهج الحقوقي والضغط على الحكومة في بعض القضايا الحقوقية بأجيالها المختلفة، ذلك بالإضافة إلى الاستفادة من شبكات التعاون والتشبيك من أجل قضايا التنمية والتطوير المجتمعي. حتى إن لم يخلُ هذا من سلبيات، إلا أنه يظل على درجة عالية من الأهمية.

فيرجع للمؤسسات الدولية والإقليمية الفضل في نقل الخبرات والتجارب الدولية وتطوير القدرات وتأسيس شبكات محلية وإقليمية ودولية، فمثلت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني المصرية والمؤسسات الدولية والإقليمية استجابة لاحتياجات المجتمع المصري التي تطرحها المنظمات المصرية، وهو ما يعد استكمالاً لدورها خلال الأعوام السابقة.[٢٧]

تعاونت المؤسسات الدولية مع المنظمات المحلية

في العديد من المجالات ومن ضمنها، الضغط على الحكومة للرجوع عن بعض القرارات، تعاونت المنظمات المحلية في ما بينها لدفع بعض القضايا على الطاولات الدولية والضغط على الحكومة المصرية لفتح مزيد من المساحات في المجال العام أو للعودة عن بعض القرارات. ومن الأمثلة على ذلك استخدام المنظمات المحلية قضية المبادرة المصرية للحقوق الشخصية للضغط الخارجي على وضع الحقوق والحريات في مصر، فندد وزير الخارجية البريطاني بما حدث مع العاملين بالمبادرة

المصرية وأجرى مجموعة اتصالات بالحكومة المصرية، كما حثت وزارة الخارجية الأميركية الحكومة المصرية على إطلاق سراح المعتقلين واحترام الحريات الأساسية للتعبير، وأصدرت وزارة الخارجية الألمانية بياناً يدين بشكل واضح التصعيد ضد المجتمع المدني المصري ويطالب بالإفراج الفوري عن المدافعين عن حقوق الإنسان. ودعت وزارة الخارجية الكندية، في بيان نشرته عبر تويتر، إلى السماح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالعمل بلا خوف أو اعتقال أو انتقام[٢٨].

فنددت منظمة العفو الدولية بما حدث مع العاملين بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية وطالبت الحكومة المصرية بإنهاء حملتها الانتقامية الشرسة ضد منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عن أعضاء منظمة المبادرة المصرية الذين اعتقلوا بشكل تعسفي[٢٩].

وفي ما يخص **قضية الطالب الإيطالي ريجيني** الذي وجد مقتولًا في مصر عام ٢٠١٦، فقد عادت إلى الواجهة خلال العام ٢٠٢٠ حيث أعلنت النيابة الإيطالية أنها تعتزم إجراء محاكمة غيابية في روما لنحو خمسة أفراد ينتمون إلى أجهزة أمنية مصرية[٣٠].

فردت السلطات المصرية بإغلاق التحقيق مؤقتاً في ظل بقاء مرتكب واقعة القتل مجهولًا[٣١]، فلجأت إيطاليا إلى البرلمان الأوروبي للضغط على النظام المصري في قضية ريجيني، وفي القرار الصادر عن البرلمان في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٠ كان هناك شق خاص بقضية ريجيني بالفعل حيث طالب البرلمان القاهرة بالتعاون مع السلطات الإيطالية بشأن مقتل "ريجيني"، وتقديم عناوين المشتبه فيهم للادعاء الإيطالي ليوجه إليهم اتهامات رسمية[٣٢]. وطالبت المفوضية الأوروبية مصر خلال اجتماعات ثنائية التعاون مع السلطات الإيطالية لكشف ملابسات مقتل ريجيني في ١٧ من ديسمبر ٢٠٢٠. كما

صوت البرلمان الأوروبي في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٠ [٣٣]لصالح مشروع قرار ينتقد أوضاع حقوق الإنسان المتردية في مصر[٣٤] و دعا إلى مزيد من الشفافية بشأن جميع أشكال الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي إلى مصر، مشيراً إلى ضرورة عدم منح الجوائز للقادة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.[٣٥]

واعتبر البرلمان المصري أن هذا القرار غير مقبول ولا يلائم الشراكة الاستراتيجية المصرية–الأوروبية، كما

اعتبر مجلس النواب المصري قرار البرلمان الأوروبي يعبر عن أهداف مسيسة، ونهج غير متوازن لخدمة أغراض سياسية أو انتخابية[٣٦].

يمثل قرار البرلمان الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في مصر، عودة قوية للدور الأوروبي التقليدي، في مجال حقوق الإنسان ودعم منظمات المجتمع المدني، والذي كان قد توارى كثيراً خلال الفترة الأخيرة، في وقت انصرفت فيه أوروبا، إلى أولويات أخرى تتعلق بمكافحة الإرهاب والسيطرة على تدفق المهاجرين.[٣٧]

أما عن التغيير في **القيادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية** بفوز بايدن، فقد توقع العديد من

الباحثين والمهتمين بمجال المجتمع المدني انفراجة ولو بسيطة وفتح بعض المساحات للمجتمع

المدني في المنطقة ليس في مصر فقط، حيث تعطي الحكومة المصرية وزناً كبيراً لعلاقاتها السياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة، الأمر الذي انعكس على شعور كثير من الإعلاميين المقربين من السلطة الحاكمة، والأجهزة الأمنية بخيبة الأمل فور الإعلان عن فوز بايدن. "سيكون من السذاجة توقع أن تتبنى الإدارة الأمريكية الجديدة ثورة أخلاقية في علاقتها بالحكومة المصرية في ظل مناخ إقليمي ودولي متقلب، لكن تستطيع عبر مختلف أدوات علاقاتها الثنائية مع مصر الدفع

باتجاه الإفراج عن السجناء السياسيين، ووقف التنكيل بحركة حقوق الإنسان، وتوسيع هامش التسامح مع المعارضة السياسية، وعدم قبول توظيف دعمها للجيش كغطاء لسلوكيات غاشمة ودموية لا تخدم مكافحة الإرهاب. إدماج حقوق الإنسان بشكل مستمر على مستوى الخطاب الدبلوماسي الثنائي وفي مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يوفر مناخاً دولياً أكثر ترحيباً بأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان".[٣٨]

كما يرى البعض أن القوى السياسية المختلفة

(المعارضة) بدأت في التموضع بعد فوز بايدن حيث بدأت بالضغط على الحكومة المصرية للحصول على مساحات أكبر من الحريات، وانتقاد ممارسات الحكومة في ملفات أهمها الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان، وما دفع الكثير إلى تحليل ذلك هو حديث بايدن المتكرر عن المساعدات العسكرية المقدمة من بلاده إلى مصر، والذي صرح سابقاً بأنه "لا مزيد من الشيكات على بياض للديكتاتور المفضل لدى ترامب"، فتشجعت قوى المعارضة المصرية على فتح ملف المعتقلين السياسيين وتردي الأوضاع الحقوقية في السجون، خصوصاً أن هناك مطالبات من جماعات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة

بضرورة وضع شروط مسبقة لحصول مصر على المساعدات البالغ إجماليها ١.٣ مليار دولار سنوياً.[٣٩]

وعلى الجانب الأخر صدر الحكم النهائي في قضية التمويل الأجنبي رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١ في ٢٠/١٢ [٤٠] والتي بدأت في عام ٢٠١١ وتم عبرها سحب تسجيل العديد من جمعيات المجتمع المدني طوال ٩ سنوات بالإضافة إلى حبس العديد من العاملين في المجتمع المدني، وتم إعادة فتح القضية في عام ٢٠١٦. حيث رأت الحكومة المصرية أن بعض المنظمات تعمل بشكل غير قانوني.[٤١] وخلص الحكم القضائي إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى ضد ٢٠ منظمة حقوقية، بسبب ما اعتبره قاضي التحقيقات عدم

ثبوت الجريمة تجاه ستة منها، وعدم كفاية الأدلة تجاه ١٤ جمعية أخرى[٤٢]. وكما سبق الإشارة تمت الموافقة على العديد من المنح المعطلة وبدأت تلوح في البشائر درجة من الانفتاح في المجال العام في مصر وإن كان محدوداً وحذراً.

كما كان لمنظمات الأمم المتحدة دور واضح في ما يتعلق بالقضايا والمنظمات النسوية هذا العام، فقد كان من المفترض القيام بمراجعة دولية لمنهاج عمل بكين خلال الدورة الرابعة والستين من لجنة وضع المرأة في الفترة من ٢ إلى ٢٢ مارس ٢٠٢٠

إلا أنه تم تعليق عمل اللجنة بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، باقتراح أن يقوم مبعوثو الدول بتبني الإعلان السياسي للجنة في يوم ٩ مارس ٢٠٢٠. وجاء هذا التعديل كاقتراح مباشر من السكرتير العام للأمم المتحدة لأعضاء مكتب لجنة وضع المرأة في دورتها الحالية يوم ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، ما أثار حفيظة مجموعات نسوية ومنظمات مدنية، لم تتم استشارتهم حول كيفية مواصلة العمل والتعامل مع العدوى.[٤٣] لا أن مكتب الأمم المتحدة للنساء بدأ في التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني لكتابة تقارير لتقييم التطورات التي شهدتها مصر في ما يخص حقوق النساء، والدخول في شبكات ومنتديات

إقليمية للاشتباك مع عملية مراجعة منهاج بكين وأولت أهمية خاصة للشباب في هذا الإطار[٤٤]، وهو

ما أنعش المنظمات النسوية في مصر وأعاد لها الحركة مرة أخرى كما وفر لها درجة من الحماية لعملها تحت مظلة الأمم المتحدة. يمكننا القول إننا في بداية مرحلة شد وجذب بين المجتمع الدولي والسلطات في مصر بخصوص المجتمع المدني، وهو ما لا يمكن التنبؤ بمساره ونتائجه خلال الفترة المقبلة، إذ إن داخل النظام المصري هناك خلاف حول الاستجابة من عدمها وكذلك بين رؤى التعامل مع المجتمع المدني بانفتاح محدود أو بمزيد من الإغلاق لقطع كل السبل

على محاولات التغيير في الداخل. وحتى على الجانب الدولي فنحن بين أطراف تعلي المصالح السياسية والاقتصادية وترى أن السلطة في دول منطقتنا هي الحليف الأساسي وأطراف أخرى ترى هذه السلطات بمنهجها القمعي هي الخطر الحقيقي على دولهم في الغرب.

المحور الثاني

لتطورات الذاتية للمجتمع المدني

كشف عام ٢٠٢٠ وأزمة انتشار فيروس كورونا عن العديد من الأدوار والآليات الجديدة التي استخدمتها منظمات المجتمع المدني من أجل المساعدة في التصدي للجائحة من جانب، ومن جانب آخر محاولة .الحصول على بعض المساحات للقيام بمهامها ويمكن تقسيم الآليات في المجتمع المدني إلى:

التطوير الذاتي لآليات التشبيك البينية بين منظمات المجتمع المدني

تمثل أهم عمليات التشبيك البينية بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض في عدد من القضايا وكان أبرزها التشبيك بين المنظمات الحقوقية للدفاع عن حقوق الإنسان في مصر وحرية الرأي والتعبير. وظهر ذلك في صورة عدد من البيانات المشتركة بينها للدفاع عن قضايا تهم المعتقلين والحريات في مصر. وكان أبرزها قضية المبادرة المصرية للحقوق الشخصية التي

صدر عنها العديد من البيانات والتقارير التي توثق ما تقوم به الحكومة ضدها، وأيضاً كان استمراراً لعمليات التشابك بين المنظمات النوعية الخاصة بالنساء والعمال في تصدير قضاياهم وعرضها على المجتمع. فبالنسبة للنساء شهدت الفترة ما بين شهري مايو ويونيو حملات موسعة لمكافحة التحرش والكشف عن قضايا التحرش وهو ما

سنتطرق إليه، أما بالنسبة للعمال، فحاولت منظمات المجتمع المدني توفير مصادر دخل للعمالة اليومية.

الموجة الثانية للحراك العربي وأثرها على مصر

شهدت العديد من الدول العربية حراكاً منذ نهاية عام ٢٠١٨ وهو ما أطلق عليه "الموجة الثانية للحراك العربي"، حيث بدأت في السودان في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨ واستمر طوال الشهور الثمانية الأولى من ٢٠١٩، كما انطلق حراك شعبي في الجزائر في ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٩، ثم انتقل الحراك إلى العراق في مطلع أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، والذي اندلع من العاصمة بغداد ثم انتشر في معظم محافظات الوسط والجنوب. ثم جاء الحراك اللبناني في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول من بيروت ثم امتد إلى طرابلس وصيدا وعدة مدن لبنانية أخرى. وكان لهذه الحراكات صدى في مصر بشكل كبير على مستوى التضامن والدعم لهذه الحراكات وعلى مستوى التأثر بها في الداخل المصري[٤٥].

فغور اندلاع هذا الحراك أيدت منظمات المجتمع المدني الحراك وشجعت المحتجين على تحقيق مطلبهم والوقوف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وظهر ذلك في العديد من البيانات والدراسات التي أطلقتها المنظمات حول وضع الحراك في كل دولة وتقديم الدعم الفني بالآراء والدراسات حول ما يمكن فعله وما يجب تلافيه مما حدث في الموجة الأولى للحراك العربي،

ومن هذه المنظمات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذي شارك في بيان إلى مجلس الأمن الدولي عن استخدام النظام السوداني العنف مع المتظاهرين وعدم تسليم المجلس العسكري السلطة إلى المدنيين، وكان ذلك بالتعاون مع ٢٩ منظمة حقوقية حول العالم[٤٦].
ووضع المركز حالة السودان ضمن ٦ دول في أولوياته في الجلسة ٤٢ لمجلس حقوق الإنسان [٤٧]

وأيضاً ضمن ٧ دول في الجلسة ٤١ [٤٨] والتي ركزت على حقوق المدنيين والانتهاكات الجسيمة للنظام السوداني بشأن الاعتصامات ومطالب المتظاهرين. وعلى مستوى التأثر اندلع حراك في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ بدعوة من المقاول المصري محمد علي [٤٩] المقيم في إسبانيا، والذي قام بنشر فيديو في ٢ سبتمبر على شبكات التواصل الاجتماعي أوضح في هذه الفيديوات عمليات الفساد التي يقوم بها الجيش

بالتعاون مع المقاولين، وقام بالدعوة للنزول للقضاء على الفساد وتحقيق العدالة، وفي ٢٠ سبتمبر كان هناك بعض التحركات الجمعية من آلاف المواطنين في المحافظات المصرية[٥٠].

ونتج عن هذه الاحتجاجات اعتقال بعض النشطاء والشخصيات العامة العاملين في المجتمع المدني واستهداف بعض المنظمات وتقديمهم للمحاكمة والتحقيقات بتهمة نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى جماعات إرهابية وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، فقامت المنظمات الحقوقية بشجب

والتنديد بسلطوية الحكومة المصرية في بيانات لها[٥١] ، كما أوضحت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في تقرير لها أن أغلب من قامت القوات بالقبض عليهم هم من العمال والبسطاء والفقراء، وتمكنت الشبكة من رصد أكثر من ٦٠٠ مواطن تم عرضهم كمتهمين على ذمة القضية رقم ٨٨٠ لسنة ٢٠٢٠ حصر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا، حتى ٢٨ من سبتمبر ٢٠٢٠.[٥٢]

وعلى المستوي الدولي أدانت العديد من الدول والمنظمات عمليات الاعتقالات، فعلى سبيل المثال أصدرت Human rights watch تقريراً حول إلقاء السلطات القبض على نحو وألفي شخص في حملة شاملة على مستوى البلاد، بعد الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اندلعت في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٩، واعترفت السلطات باعتقال ألف شخص فقط، هذا إلى جانب حجب مواقع إخبارية وسياسية

وعرقلة خدمات الإنترنت التي اعتمد عليها المحتجون للتواصل وتوثيق الانتهاكات الحكومية، وطالبت بتعهد السلطات باحترام الحق في التجمع السلمي عن طريق السماح بالاحتجاجات، واعتماد وسائل غير عنيفة للرد قبل اللجوء إلى استخدام القوة، واتخاذ دابير لمنع العنف بين المؤيدين والمعارضين. وطالبت الحكومة بالإفراج عن جميع ،من اعتقلوا لمجرد ممارستهم حقوقهم سلمياً

وأن تتوقف عن التدخل في حرية الرأي والتعبير عبر حجب المواقع الإخبارية وخدمات الإنترنت[٥٣].

قضايا التحرش ومنظمات المجتمع المدني

شهدت القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مصر خلال عام ٢٠٢٠ طرح قضايا جديدة على الساحة خاصة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومن أهمها الحملات التي دشنت عن طريق استخدام هاشتاغ على كلٍ من الفيس بوك وتويتر وانستغرام لقضايا التحرش. من هذه الوقائع قيام شاب بالتعدي والتحرش على أكثر من ١٠٠ فتاة، فقامت فتاة مصرية بإنشاء حساب على انستغرام بعنوان " شرطة التعدي Assault Police "

والذي تضمن شهادات وأدلة اتهام من الفتيات ضد الشاب، ومع توالي الشهادات واتساع الجدل في كافة منصات التواصل الاجتماعي في مصر وتصدره وسماً يحمل اسم الشاب قوائم الموضوعات الأكثر تداولاً في مصر على مدى ثلاثة أيام، تدخل المجلس

القومي للمرأة وتقدم ببلاغ للنائب العام للتحقيق في الواقعة، مطالباً جميع الفتيات اللاتي وقعن ضحية للشاب بالتقدم ببلاغات رسمية[٥٤]. ومع إعلان المجلس القومي للمرأة عن مشروع قانون يحفظ سرية بيانات الشاكيات لتجاوز خوف الضحايا من الإبلاغ خشية التشهير بهن في المجتمع، جاءت حملات موسعة على منصات التواصل الاجتماعي لتشجيع الضحايا على الإبلاغ والتي شارك فيها عدد

كبير من المشاهير والفنانين.[٥٥]

توالت بعد ذلك حملات الإفصاح عن عمليات التحرش على منصات التواصل الاجتماعي التي دشنتها العديد من الفتيات، ومع انتشار الإفصاح عن وقائع التحرش الجنسي طالت هذه الوقائع بعض العاملين في المجتمع المدني، فعبر حملة "أنا أيضاً" على مواقع التواصل الاجتماعي التي فضحت العديد من تجارب التحرش للفتيات، خرجت ناشطات وعاملات

في المجتمع المدني ليكشفن عن تعرضهن لانتهاكات جنسية مارسها عاملون في عدة مؤسسات[٥٦]. ومع انتشار هذه الشهادات والشكاوى من العاملات في مجال المجتمع المدني رأى البعض أن هذه الموجة هي لتشويه المجتمع المدني وعمله الحقوقي في مصر. وهو ما يمكن بالطبع أن يكون صحيحاً لكنه بالتأكيد لا يأتي من فراغ.

تأثير الوضع الاقتصادي على الحراك الاجتماعي خلال ٢٠٢٠

تدهور الوضع الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٠ عالمياً بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد ولجوء الدول إلى الغلق الكلي أو الجزئي للاقتصاد كأحد الإجراءات الاحترازية لتفشي الفيروس، فانخفض معدل النمو

السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من ٢٠٢٠. في حين انخفضت إيرادات قناة السويس وتدفقات العملات الأجنبية، فشهد الجنية المصري انخفاضاً خلال الفترة من فبراير حتى مايو ٢٠٢٠ بلغ نحو ١.٨% من قيمته، نتيجة انخفاض الصادرات السلعية بمعدل ٣٩.٤ %. وتأثر قطاع السياحة بشكل ملحوظ بانتشار الفيروس والانخفاض الكبير في أعداد السائحين مع إغلاق المطارات

وتعليق الرحلات الجوية...الخ، ما ساهم في تراجع إيرادات مصر من النقد الأجنبي، حيث انخفضت أعداد السائحين من ٠.٩ مليون سائح في فبراير ٢٠٢٠ إلى ٠.٠ مليون سائح في إبريل ٢٠٢٠ بنسبة انخفاض ١٠٠%، أما قطاع السكك الحديد فقد انخفضت الإيرادات الحقيقية للسكك الحديد بنسبة ٥٥.٧% خلال الفترة من فبراير–أبريل ٢٠٢٠.[٥٧]

وأثر ذلك على معدلات البطالة والفقر خلال عام ٢٠٢٠، فارتفعت معدلات البطالة من ٧.٧% في الربع الأول من ٢٠٢٠ إلى ٩.٦% في الربع الثاني[٥٨] ثم عادت النسب للانخفاض من جديد في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٧.٣% وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والذي أرجع الانخفاض إلى عودة الأنشطة اليومية وتخفيض الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الدولة[٥٩]. أما بالنسبة لمعدلات الفقر أكد البنك الدولي أن جهود إنهاء الفقر تواجه أسوأ انتكاسة لها على الإطلاق، فمع الأزمة زادت التوقعات بارتفاع معدلات الفقر المدقع في نهاية عام ٢٠٢٠ لأول مرة منذ أكثر من ٢٠ عامًا، فالزيادة المقدرة في معدلات الفقر العالمية في عام ٢٠٢٠

لم يسبق لها مثيل، ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن مجموع الفقراء الجدد الناجم عن هذه الجائحة في عام ٢٠٢٠ يقدر بنحو ١١٩ إلى ١٢٤ مليون شخص أغلبهم في الدول النامية[٦٠]. وفي مصر وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد تراجعت معدلات الفقر في مصر إلى نحو ٢٩% خلال ٢٠١٩ /٢٠٢٠ مقارنة بنسبة ٣٢% في ٢٠١٨–٢٠١٧، وذلك بعد

دخول مشروعات الحماية الاجتماعية خلال السنوات الخمس الأخيرة ودخولها حيز التنفيذ والتي كان على رأسها برنامج تكافل وكرامة ودعم المرأة المعيلة[٦١]. أما عن عام ٢٠٢١–٢٠٢٠ فقد نشر معهد التخطيط القومي التابع للحكومة المصرية، سيناريوات تتوقع انعكاسات سلبية متأثرة بالتداعيات المحتملة لأزمة كورونا، بارتفاع عدد الفقراء في مصر إلى ١٢.٥ مليون

مواطن، حيث سينخفض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي من المتوقع أن يزيد الفقر بنسبة ٢.٦%.[٦٢]

كل هذا ألقى بظلاله على المواطن المصري وعلى الوضع الداخلي، ما دفع البعض إلى الاعتراض على السياسات المتبعة من قبل الدولة، فزادت وتيرة الاحتجاجات وخصوصاً العمالية، حيث شهد العام ١٧٣ فعالية والتي كانت أغلبها تسعى إلى تحسين أوضاع العمال في ظل أزمة وباء كورونا.[٦٣]

الشهر	فعاليات لم تتعرض لاعتداءات	فعاليات تعرضت	فعاليات تم التفاوض بشأنه	إجمالي الفعاليات
يناير	٦	٢	٣	١١
فبراير	٧	١	٣	١١
مارس	١٠	٣	٥	١٨
أبريل	١٠	٢	–	١٢
مايو	٨	٣	٦	١٧
يونيو	٨	٣	١	١٢
يوليو	١٠	١	٣	١٤
أغسطس	١٣	٣	٢	١٨
سبتمبر	١٣	١	٤	١٨
أكتوبر	١٣	–	٣	١٦
نوفمبر	٨	٣	٥	١٦
ديسمبر	٨	–	٢	١٠
إجمالي الفعاليات	١١٧	٢٢	٣٧	١٧٣

وكانت أبرز مطالب الاحتجاجات الاجتماعية خلال ٢٠٢٠ مرتبطة بحقوق العمال وما يتعرضون له في ظل السياسات النيوليبرالية التي تطبقها الحكومة المصرية بدرجة غير مسبوقة، حيث شهد العام احتجاجات على قرارات فصل تعسفي وعدم صرف مستحقات مالية، وعدم تطبيق القانون في ما يتعلق بالتثبيت في الوظائف، المطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور.

كما شهد هذا العام احتجاج فئات من المواطنين على قرارات إزالة منازلهم والاعتراض على قانون التصالح في المباني. واعتراض عدد من أطقم التمريض في المستشفيات على الأوضاع الصحية والمطالبة بعمل مسحات للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا. كما كان هناك احتجاجات من الصيادين على قانون التأمينات وزيادة أسعار الدولار. نتج عن الوضع الاقتصادي المتردي لدول المنطقة العربية وخصوصاً مع الموجة الثانية من الحركات الاحتجاجية والتي أشعلتها القضايا المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تراجع أسعار النفط ومشكلات التضخم، عدم استطاعة الدولة في مصر التصدي لفيروس كورونا المستجد وحيدة دون مساعدة من قطاع المجتمع المدني خصوصاً مع ارتفاع معدلات الفقر والأعباء الاقتصادية التي تقع على عاتق الدولة. ولذلك مع هذه الأزمة تعالت الأصوات المنادية بضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، ووجود شراكة حقيقية بين المجتمع المدني من جهة والدولة من جهة أخرى.

المحور الثالث

المجتمع المدني والجائحة

مع فرض الدولة إجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا كان من ضمنها تقليل ساعات العمل والعمل من المنزل في بعض الأوقات، انقسمت منظمات المجتمع المدني إلى اتجاهين وفقاً لطبيعة عملها، فبالنسبة للمؤسسات والمنظمات الخيرية والتي تعمل في العمل الإغاثي، فكان من الطبيعي التواجد في أماكن متعددة للعمل على الأرض ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً وفي مستشفيات العزل، وهو طبيعة العمل الإغاثي لمنظمات المجتمع المدني، ومنذ الإعلان عن انتشار فيروس

كورونا واتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية للتصدي للفيروس، بدأت منظمات المجتمع المدني في العمل في عدة اتجاهات: تقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية، وكذا تقديم التجهيزات الخاصة بالتطهير وإمكانات الإسعافات الأولية، مع توفير المتطوعين المدربين للمساعدة في أعمال الرعاية في مناطق الحجر الصحي، والمشاركة في جمع التبرعات المادية والعينية، والإشراف على إقامة

الدورات التدريبية للمتطوعين عبر البوابات الإلكترونية، التي حددتها منظمة الصحة العالمية (WHO)

كما تشارك منظمات المجتمع المدني ، في توعية المواطنين بمخاطر الفيروس، ووسائل مواجهته، وطرق الوقاية منه، وحمايتهم من خطره، إما في الأماكن العامة أو من خلال حملات إلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية للمؤسسات[٦٤].

أما المؤسسات الحقوقية والمؤسسات التي لا يحتاج عملها إلى التواجد بين المواطنين للعمل الإغاثي فطبقت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لكافة المؤسسات والشركات التي تعمل بها، من تقليل العاملة أو تقليل ساعات العمل والتباعد الاجتماعي بين العاملين في المؤسسة، والعمل عن بعد في بعض الأوقات التي كانت ذروة الانتشار.

وتحولت الاجتماعات والندوات إلى وسائل التواصل الاجتماعي ثم مع تقليل الإجراءات الاحترازية من قبل الدولة أتاحت معظم المنظمات للعاملين فيها الاختيار بين الحضور إلى مقر العمل مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية أو العمل من المنزل[٦٥].

الأدوار المختلفة للمجتمع المدني في مواجهة الجائحة:

أثرت جائحة كورونا على قطاع المجتمع المدني مثلما أثرت على قطاعات المجتمع ككل، فمنذ الوهلة الأولى لظهور فيروس كورونا وقبل انتشاره في الدول العربية، بدأت جمعيات المجتمع المدني في التحرك من أجل المساعدة على مواجهته باستخدام كافة السبل المتاحة، سواء بمساعدة الدولة في الإنشاءات أو تقديم المساعدات المادية للمتضررين من الإجراءات الاحترازية. وكانت هذه الجهود في ثلاثة اتجاهات أساسية، أما جهود توعوية، أو جهود خدمية "تقديم الخدمات الصحية والإعانات" وأخيراً جهود المناصرة advocacy

التي يقوم بها المجتمع المدني من أجل الاشتراك في وضع السياسات المرتبطة بفيروس كورونا كوفيد ١٩ أو رقابتها وتقييمها.

وقامت مؤسسات المجتمع المدني بالعديد من **المبادرات والحملات التوعوية** سواء على أرض الواقع أو عبر الفضاء الإلكتروني فور تفشي فيروس كورونا، فقامت بتنظيم ندوات للفئات الأكثر عرضة للعدوى. وقام العديد من الشباب من العاملين في المجتمع المدني في محافظات مختلفة باللجوء

إلى تعليق اللوحات الإرشادية التي تحتوي على نصائح للوقاية من فيروس كورونا وكيفية النظافة والوقاية منه كما في محافظة الشرقية وأسوان[٦٦]. ومن هذه المبادرات ما قامت به مؤسسات المجتمع المدني بشمال سيناء بتوعية المواطنين من خلال حملات موسعة لأكثر من ٢٠٠٠ أسرة في منطقة بئر العبد وتقديم المطهرات والقفازات والكمامات

وحث الأهالي على ضرورة التزام المنازل والالتزام بالإجراءات الاحترازية[٦٧]. كما تم تدشين هاشتاغ "كورونا مبتفرقش" والتي استخدمته مؤسسة حلم طوال الحملة ليشهد على عدد من الفيديوات المسجلة بلغة الإشارة لتناسب ذوي القدرات الخاصة السمعية، وتعليقات صوتية للإرشادات الوقائية والتعقيم لذوي الإعاقة البصرية، إضافة إلى فيديوات توضح طرق تعقيم الأدوات المساعدة لذوي الإعاقة الجسدية[٦٨].

أما **الدور الخدمي** فقد ظهر قبل انتشار الحالات وظهورها في مصر، فقامت منظمات المجتمع المدني بالتشبيك في ما بينها والتشبيك مع القطاع الخاص والدولة من أجل تبني مبادرات والقيام بدور سواء لتخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة على الفئات الأكثر تضرراً وعمال اليومية، أو تحسين الوضع الصحي للمستشفيات الحكومية بتقديم الدعم المادي والفني. فقامت شركة تطوير مصر بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بمبادرة "بتبني حياة"

بما يقدره ملايين جنيه لدعم خطة الدولة[٦٩]، كما قامت شركة لافارج مصر بالتعاون مع بنكي الطعام والشفاء المصري، للحد من انتشار فيروس كورونا عبر توفير المستلزمات الوقائية وصيانة أجهزة التنفس الصناعي، ودعم العمالة غير النظامية والمتضررة من أزمة كورونا[٧٠].

فمع بداية الأزمة بدأت العديد من المبادرات في التشكل لتوفير المستلزمات الطبية التي تحتاجها المستشفيات كأدوات الوقاية الشخصية من العدوى.[٧١]

لم يكن لمنظمات المجتمع المدني في مصر في بداية الأزمة دور في اتخاذ القرار، فكانت هذه هي مهمة اللجنة الوزارية العليا، التي تشكلت لإدارة أزمة فيروس كورونا،[٧٢] إلى جانب متابعة تطورات الأزمة في مصر بشكل مستمر وإصدار كافة القرارات التنفيذية واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهة تفشي الفيروس. هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ هذه الإجراءات والقرارات على مستوى الوزارات والهيئات المعنية المختلفة.[٧٣] وفي ما يتعلق بالمتابعة والتقييم، تتابع اللجنة العليا لإدارة الأزمة تطورات الموقف وتعقد الاجتماعات لمحاولة تقييم الأوضاع، وكان آخرها الاجتماع الذي عُقد في ١٤أبريل ٢٠٢٠، والذي أتى في أعقاب تزايد معدلات الإصابة بشكل عام خصوصًا في الأطقم الطبية، إلى جانب ظهور التزاحم في الأسواق منذ بداية الأسبوع الثالث

في الحظر الجزئي .[٦٤] وطوال الأزمة ظل اتخاذ القرار وإدارة الأزمة في يد **السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة**[٦٥]. ولكن لعب المجتمع المدني دوراً في متابعة وتقييم ما تقوم به الحكومة منذ بدء الأزمة، فاستجابت الحكومة لبعض التوصيات والمطالب المحدودة من قبل المجتمع المدني خاصة المتعلقة بتحسين السياسات ولكن ليس تلك المرتبطة بتغييرات جوهرية فيها[٦٦].

وهنا لا بد أن نتطرق إلى المبادرات الذاتية من

قبل الأهالي والعديد من نشطاء المجتمع المدني؛ حيث تميزت المبادرات الذاتية المجتمعية بالتنوع ما بين مبادرات خدمية ومبادرات إغاثية وإعانات، فهدفت المبادرات إلى الحد من الآثار الاقتصادية والمساعدة في العزل المنزلي وتجهيزات المستشفيات، فقام الكثير من الأطباء بالمساعدة في علاج حالات العزل المنزلي من خلال المتابعة في أثناء اكتفاء المستشفيات واكتظاظها، كما قام العديد من المواطنين بالإعلان عن توفير أكل صحي مجاني لمصابي كورونا في العزل المنزلي وذلك

لتخفيف الأعباء عنهم، وآخرون تبرعوا بتوفير العلاج والمستلزمات الطبية، كما قام العديد من الأشخاص بالتبرع بمبانٍ لإقامة مستشفيات عزل وغيرها. ومن أمثلة هذه المبادرات:

– أسس المصريون المقيمون في الخارج مجموعة "إحنا في ظهرك .... خارج الجمهورية" عبر موقع التواصل

الاجتماعي الفيسبوك، والتي هدفت إلى تقديم يد العون للمصريين والعرب العالقين في الخارج نتيجة غلق المطارات من خلال فتح المنازل لاستقبال العالقين وإمدادهم بالأموال والدعم اللازم لتجاوز الأزمة[٧٧].

–قامت مجموعة من الشباب بتدشين مجموعة "احنا نقدر"[٧٨] عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك والتي يساهم أعضاء المجموعة في تعقيم الشوارع والمباني، وإمداد العمال والباعة بوسائل وقائية للوقاية من الفيروس، والدعوة للبقاء في المنازل لكسر منحنى الإصابات المتزايد بشكل يومي.

–كوفيد ١٩ "سابورت يونيت" تطوع للدعم والتصدي لفيروس كورونا في مصر، هي مبادرة عبر الفيسبوك والتي أطلق عليها فيما بعد "خضرا"، هدفت إلى تجميع المتطوعين في مجالات طب الأزمات، والصحة العامة، والبيئة، وطب الأسرة، والصحة النفسية، والتنمية المجتمعية، والتواصل لإنشاء وحدة دعم عبر الفيسبوك[٧٩].

–كما قامت العديد من المبادرات لتوصل الطلبات للمنازل لكبار السن والمحتاجين، فعلى سبيل المثال في منطقة الجيزة نظّمت مجموعة من الشباب مبادرة تهدف إلى مساعدة كبار السن في توفير متطلباتهم من المتاجر حتى لا يضطرون إلى النزول والتعرض لخطر الإصابة بكورونا، وقاموا بنشر أرقام الهواتف الخاصة بهم على صفحات الحي بمواقع التواصل الاجتماعي للتواصل معهم، وتقوم مجموعة الشباب بشراء المتطلبات وتوصيلها حتى باب المنزل[٨٠].

– حملات توعوية، كانت هناك أيضًا مبادرات توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال فيديوات إنفو جرافيك تشرح الوباء ومخاطره وكيفية الوقاية منه والجوانب المختلفة المتعلقة به. إلى جانب ذلك، قام العديد من الشباب في محافظات مختلفة باللجوء إلى تعليق اللوحات الإرشادية التي تحتوي على نصائح للوقاية من فيروس كورونا وكيفية النظافة والوقاية منه كما في محافظة الشرقية وأسوان[٨١].

رغم كل ما سبق ظل دور المجتمع المدني محدوداً في التعامل مع هذه الأزمة بسبب القيود الخاصة بالتمويل والقمع الذي يواجهه نشطاؤه، كما أن طبيعة الأزمة كما أوضحنا شكلت قيداً إضافياً على عمل المنظمات وخاصة أن المؤسسات في مصر ليس لديها خبرات كبيرة في حالة مواجهة الأزمات، ما أدى إلى تراجع الدور الحقوقي والتنموي للمنظمات على حساب العمل الخيري.

تداعيات فيروس كورونا "كوفيد ١٩" على حقوق الإنسان في مصر

دفعت جائحة فيروس كورونا حكومات عديدة بما فيها الديمقراطية، إلى تطبيق حالة طوارئ صحية تسمح لها باتخاذ تدابير استثنائية لمواجهة انتشار الفيروس، فسنّت على عجل قوانين تحدّ من تحرّكات الناس، وتمنح للسلطات التنفيذية سلطاتٍ واسعةً بعضها يقيد الحريات بما فيها الحريات الشخصية، بدعوى حماية صحتهم. وفي أغلب الحالات، سنّت هذه القوانين في غياب تام لأي نقاش مجتمعي، وفي ظل حالة إجماع وطني قسري[٨٣]. ففي السابع من مايو ٢٠٢٠، تمت الموافقة على تعديلات قانون الطوارئ في البلاد، والذي منح الرئيس وأجهزة الأمن سلطات إضافية. ومن أبرز الدلائل على استخدام هذه التعديلات بتعسف أن خمسة فقط من التعديلات ١٨ للقانون والتي أدخلت على قانون الطوارئ تمس قضايا الصحة العامة، فيما ١٣ مادة لا ترتبط بالمجال الصحي.[٨٤]

ورأى الناشطون في مجال المجتمع المدني المصري هذه التعديلات الثلاثة عشر تفتح الباب لمزيد من الانتهاكات للحقوق والحريات. ولم يقتصر الأمر على الناشطين في مصر، بل ساندت هذه الرؤية كذلك منظمة هيومن رايتس ووتش، والتي رأى نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن

الحكومة المصرية تستخدم الوباء لتوسيع قانون الطوارئ التعسفي في مصر وليس إصلاحه، "يجب على السلطات المصرية معالجة مخاوف الصحة العامة الحقيقية دون وضع أدوات قمع إضافية".[٨٥] في يونيو /حزيران ٢٠٢٠ طلبت منظمة العفو الدولية من مصر الكف عن "مضايقة وترهيب" العاملين "في مجال الرعاية الصحية "في الخطوط الأمامية

لتوجيههم انتقادات للحكومة خلال أزمة تفشي وباء كوفيد ١٩. وأوضحت خلال بيانها أنها وثّقت ثماني حالات لأشخاص من العاملين في مجال الرعاية الصحية، من بينهم ستة أطباء وصيادلة، تم احتجازهم بشكل تعسفي منذ مارس /آذار بسبب تعليقات على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تعرب عن بواعث قلقهم المتعلقة بالصحة. كما طالبت نقابة الأطباء المصريين، التي تمثل قرابة ١١٠ آلاف طبيب في مصر، بالإفراج عن أطباء محتجزين لانتقادهم إدارة الدولة لأزمة فيروس كورونا.[٨٦]

شهد عام ٢٠٢٠ الكثير من الإخفاقات والتباطؤ في مجالات حقوق الإنسان وخصوصاً ملفات الحقوق والحريات، إلا أن ملفات حقوق المرأة شهدت تطورات ملموسة، فاختلفت سياسات الدولة من فئة إلى أخرى، وكانت السياسات الناجحة من نصيب الفئات الضعيفة والأكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا، فعلى سبيل المثال منحت الدولة العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة إجازة استثنائية،[٨٧] كما أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا بمنح العاملات بالدولة اللاتي يرعين أطفالاً أقل من ١٢ سنة إجازة استثنائية مدفوعة الأجر طيلة مدة الإجراءات الاحترازية وكذلك الأمهات اللاتي يرعين أطفالاً من ضمن ذوي الاحتياجات الخاصة. أما كبار السن وذوو الأمراض المزمنة كارتفاع ضغط الدم أو السكري فقد منحتهم الدولة إجازات استثنائية[٨٩]. في حين اتخذت الحكومة بعض الإجراءات التي من شأنها التضييق على حقوق المساجين في

مصر كإعلان مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل بالمحاكم وإيقاف جميع الجلسات، وعدم إطلاق سراح المحبوسين احتياطياً أسوة بالعديد من الدول، واكتفت بعدم نقلهم إلى قاعات المحاكم والنيابات، وقامت بتجديد حبسهم دون حضورهم ودون سماع دفاعهم في ظاهرة عرفت باسم ظاهرة "التجديد الورقي"، ولم تتوقف الحملات الأمنية في القبض على المعارضين المطالبين بإطلاق سراح المحبوسين في ظل أزمة كورونا، وشملت قائمة المقبوض عليهم (كتاب، نشطاء، محامين) بل وصل الأمر إلى إلقاء القبض على عدد من الأطباء رغم الدور الذي يقومون به لمواجهة كورونا[٩٠]. كما لم تستجب الحكومة لدعوات المجتمع المدني المطالبة بالإفراج المشروط عن السجناء طيلة مدة مواجهة فيروس كورونا منعًا لتفشيه داخل السجون وفي أماكن الاحتجاز المختلفة.[٩١] من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الداخلية عن قيامها بعمليات التعقيم والتطهير الوقائي في كافة السجون،

إلى جانب أخذ المسحات الطبية من النزلاء لإجراء التحاليل اللازمة للكشف عن أي إصابات بفيروس كورونا، إلى جانب منع الزيارات وتزويد السجون ببوابات التعقيم وأجهزة قياس درجة الحرارة كإجراء وقائي لضمان سلامة العاملين فيها، إلى جانب توزيع الكمامات الطبية والمواد المطهرة على العاملين في السجون، وكذا النزلاء.[٩٢] وعلى الرغم من ذلك، أتى تقرير "هيومان رايتس ووتش" الأخير بالحديث حول تفشّي فيروس كورونا في السجون المصرية.[٩٣]

ويرصد تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان حجم التضييقات على الإعلام خلال عام ٢٠٢٠، حيث شهد استمرار التضييق الشديد والاستهداف المستمر لحرية الإعلام، ورُصد ١٥٤ انتهاكاً متنوعاً ضد حرية الصحافة والحريات الإعلامية، في مقابل ١٧١ انتهاكاً رصدت في عام ٢٠١٩ مقابل ٢٨٩ انتهاكا متنوعاً لحرية التعبير والحريات الإعلامية شهدها عام ٢٠١٦، مقارنة بـ٣٤٣ انتهاكاً شهدها عام ٢٠١٥.[٩٤]

نوع الانتهاك	انتهاكات حرية الرأي العام
التحقيقات والمحاكمات وجلسات تجديد الحبس	٦٩
قبض واحتجاز	٢١
منع من تغطية	١٥
عقوبات ادارية	١٤
حجب المواقع	١٣
اعتداءات بدنية ولفظية	٧
مصادرة	٤
منع من الظهور الاعلامي	٢
اجراءات تادبية	٢
تحقيقات إدارية	٢
بلاغات النائب العام	٢
احكام قضائية	١
حظر النشر	١
إزالة المحتوى الصحفي	١
الإجمالي خلال عام ٢٠٢٠	١٥٤

كوفيد ١٩ وعملية صنع السياسات العامة

فور ظهور فيروس كورونا، اتخذت الدول إجراءات سريعة لمنع تفشي المرض. جاءت هذه السياسات منفردة دون اللجوء إلى نقاش أو حوار مجتمعي حولها لضمان سلامة الأفراد. فعلاقة الدولة مع المجتمع المدني أثناء الوباء كانت علاقة تفاعلية بشروط، حيث شهدت العلاقة أثناء الجائحة استجابة من المجتمع المدني لسياسات الدولة مكنته من مقاومة محاولة الدولة للسيطرة عليه جزئياً، وأثناء الجائحة كان هناك نمطان للعلاقة بين الدولة

والمجتمع المدني، بدأت العلاقة الأولى خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كوفيد١٩– جائحة. ويشير العديد من الخبراء والمحللين في مجال المجتمع المدني إلى أن بداية جائحة كوفيد١٩– شهدت حالة من إقدام الحكومات على تعزيز قوة الدولة، فضلاً عن معاودة تعزيز القيود التي فككتها العولمة؛ ورفعتها عن حركات الأفراد والتجارة، حيث بدا أن نفوذ المنظمات الدولية والإقليمية آخذ في الخفوت مع إجراءات العزل ومعاودة الدولة تعزيز سياساتها وسطوتها في الداخل[٩٥].

حاولت الحكومة تبني إجراءات طارئة مصحوبة بزيادة مركزية قوتها، وتعزيز آليات فرض الرقابة على المواطنين وتسجيل تحركاتهم، مدعية في ذلك إحاطتها علماً بالنافع للمواطنين، إلى جانب ادعائها امتلاك القدرة المطلقة على اتخاذ الإجراءات التي تراها ملائمة لحمايتهم عبر السيطرة على المجال العام. وخلال هذه الفترة، دأب مناصرو المجتمع المدني على التأكيد أن ما ينبغي أن يحدث هو مزيد ،من انخراط الأفراد والمنظمات في المجال العام والمزيد من تمكين المجتمع[٩٦].

ومع سرعة انتشار الفيروس وجهت الدولة متمثلة في وزارة التضامن الاجتماعي ومجلس الشعب ضرورة التكاتف بين الدولة من جانب والمجتمع المدني بموارده من جانب آخر، وذلك في مارس ٢٠٢٠. فعقد اجتماع تنسيقي هدفه حشد جهود المجتمع المدني في مواجهة أزمة فيروس كورونا. وشددت الوزيرة خلال الاجتماع على ضرورة تطبيق

كافة الإجراءات الاحترازية، واتفق خلال الاجتماع على تشكيل غرفة عمليات مركزية في الوزارة وغرف عمليات بمديريات التضامن الاجتماعي على مستوى المحافظات لتنسيق الجهود وحشد الموارد وتقديم الخدمات بالتنسيق مع وزارات الصحة والتنمية المحلية والداخلية وغرفة العمليات بمجلس الوزراء[٩٧]. إلا أنه جدير بالذكر هنا أن هذا الاجتماع لم يشهد تمثيلاً لمنظمات المجتمع المدني[٩٨].

الخاتمة

في عام ٢٠١٩ تراجعت مصر إلى المركز الأخير في مؤشر سيادة القانون على مستوى دول الشرق الأوسط، والمرتبة ١١٠ عالميًا من إجمالي ١١٣ دولة، وهو تقرير يعده مشروع العدالة العالمي "World justice Project" [99].

إذ تعرّف الأمم المتحدة مفهوم سيادة القانون بأنه "أحد مبادئ الحوكمة حيث يعتبر جميع الأشخاص

والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة، مسؤولين أمام القوانين التي تصدر علناً وتطبق على أساس مبدأ المساواة، ويجري التقاضي بها على نحو مستقل وتكون متسقة مع المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهي تستلزم بالإضافة إلى وضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادئ سيادة القانون والمساواة والمسؤولية أمام القانون والعدالة في تطبيق القانون والفصل بين إجرائية وقانونية السلطات، والمشاركة في عملية ،صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف ووجود شفافية".[١٠٠]

ويعود انتهاك سيادة القانون إلى تغلّت الحكومات من تطبيق القانون؛ فقاعدة سيادة القانون تستوجب خضوع الجميع للقانون، وتأسيس ثقافة أن قيمة الموظف العام إنما تأتي من انصياعه للقانون. وهذا الأمر يستوجب وجود قانون واضح عادل يطبق على الجميع من دون استثناء؛ عندها يجد المواطن أن انصياعه للقانون مصلحة مباشرة له وللمجتمع.[١٠١]

وهو حالة واضحة في عرضنا للسياق القانوني لعمل المجتمع المدني في مصر، إذ إن القانون لا يطبق إلا في مواجهة المؤسسات التي تزعج النظام السياسي، كما يتم التحايل عليه من خلال إجراءات مثل إعادة تدوير المتهمين في قضايا مختلفة، ويعكس تأخر اللائحة التنفيذية للقانون عدم اعتداد الدولة بالقانون وأهميته.

إلا أن التغيرات التي شهدتها هذه الحالة بعد نتيجة الانتخابات الأمريكية يعيد التساؤل حول رؤية النظام

لمصدر شرعيته واستقراره، حيث إن التطورات ما بعد ٢٠١١ أوحت بأن هناك تغيراً في ذلك لصالح الداخل على حساب الخارج، إلا أن ما حدث في هذه الحالة يؤكد أن الأنظمة في منطقتنا مازالت ترى أن شرعيتها تأتي من الخارج. كما أن هذه التطورات قد تكون مؤشراً لدور أكبر يأتي من الداخل بعد انتهاء جائحة كورونا. خاصة مع إشارة دراسة لصندوق النقد الدولي بأن

ما بعد الجوائح تتعمق الفجوات الاجتماعية فتأتي موجات احتجاجية كبيرة[١٠٢]، فهل سيكون المجتمع المدني المصري حاضراً للتعامل مع هذه الوضعية. مع الانتشار السريع لفيروس كورونا من الصين إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وباقي بقاع العالم، أصبح دور المجتمع المدني أكثر أهمية. فعلى عكس ترويج البعض عن قدرة هذه النظم السلطوية على اتخاذ الإجراءات بشكل أسرع وأكثر حزمًا، إضافة إلى قدرتها على حشد مواردها في اتجاه محدد يمكّنها من التعامل مع الأزمة من دون تعقيدات أو معارضة، وقدرة هذه النظم على

لى التحرك من دون إزعاج أو بلبلة من معارضة سياسية، جعل البعض يرى أن الوقت حان لتدخل مركزي صارم، يجعل الدول قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة وإلزام الجميع بها[١٠٣]. إلا أن هذه الأزمة على عكس هذا التحليل الذي يمكن أن نطلق عليه الارتداد عن قيم الديمقراطية، أثبتت أنه لا يمكن تقييم التعامل مع مثل هذه الأزمات على المستوى المحلي

دون النظر لها كأزمة تتجاوز حدود الدول لتشكل أزمة عالمية يتوجب تقييمها على هذا الأساس، فإذا كان يمكن أن يصل بنا التقييمُ على المستوى المحلي إلى قدرة السلطة على مواجهة الأزمات بشكل أكثر كفاءة، فالتقييم على المستوى الدولي يؤكد أن قيم الديمقراطية أكثر فاعلية في التعامل مع الأزمات واحتوائها في لحظات مبكرة. كما أن تبني الحكومات إجراءات طارئة لتلافي أضرار الأزمة سيجعل من الصعب على تلك الحكومات التخلي

عن هذه السلطات الجديدة التي منحتها لها هذه الإجراءات عند انتهاء الأزمة.[١٠٤] وهو ما ظهر في الحملة التي تقوم بها الحكومة المصرية في مواجهة المجتمع المدني. ولذلك يجب التأكيد في الفترة المقبلة على ضرورة إدماج المجتمع المدني في إطار تشاركي في الدولة، من خلال تفعيل دور المجتمع المدني في ما يخص الرقابة والمتابعة،

كما يجب إشراكه في وضع السياسات الحكومية والرقابة على أدائها وتمكين المجتمعات المحلية من المساءلة[١٠٥].

وهنا يجب الإشارة إلى أنه في الحالة المصرية للتعامل مع الجائحة، كانت العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني أقرب إلى الحشد لا المشاركة في صنع القرار، فجاء دور المجتمع المدني لاحقاً غير مشارك في أي تشاور قبلي مع الحكومة، كما أنّ دور السلطة التنفيذية كان غالباً على باقي الأدوار، حيث لم تكن هناك مؤسسات جاهزة وحاضرة للمشاركة، وهو ما يدعو إلى ضرورة تقوية دور البرلمان والمجتمع المدني في صنع السياسة العامة حتى تكون حاضرة في مثل هذه الأزمات. فهي حلقة الوصل مع المجتمع والمعبر الأساسي عن احتياجاته[١٠٦]. كما ظهر من تجربة المنظمات النسوية المصرية مع مراجعات (بكين٢٥+) وجود مساحات آمنة يمكن للمجتمع المدني المصري الاستفادة منها لفتح مساحات

في المجال العام المغلق. كما أن كوفيد بكل ما طرحه من تحديات، وآثار سلبية على منظمات المجتمع المدني، فإنه على الجانب الآخر رفع قدرات المنظمات في مجال التواصل في ما بينها وأظهر إمكانية استخدام وسائل التواصل الحديثة للتشبيك والعمل المشترك في ما بينها ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى الإقليمي والدولي.

المراجع

١-دينا، شحاته، قراءة في فريق السياسة الخارجية في إدارة بايدن: المزج بين تياري التقليد والتجديد،12/12/2020، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية http://acpss.ahram.org.eg/News/17008.aspx

٢- هند مختار، الحكومة تقر اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019، اليوم السابع، 26 نوفمبر 2020 https://cutt.ly/xhKXIFq

٣-للمزيد حول قانون 149 لسنة 2019 وتأثيره على المجتمع المدني، يرجى الاطلاع على التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصر 2019، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 27 يوليو 2020 https://cutt.ly/Xk0JOhT

٤- تجاوزات الحبس الاحتياطي في مصر: التدوير يتوسع، العربي الجديد، 13 مايو 2020 https://cutt.ly/PjQyQVA
لكن في الآونة الأخيرة اتبعت النيابة العامة منحى جديداً هو فتح قضايا جديدة للمتهمين المحبوسين احتياطياً، البارزين والمشهورين على مواقع التواصل الاجتماعي، والذين تركز عليهم الجهات الحكومية وغير الحكومية الأجنبية في مطالباتها بالإفراج عنهم، بحيث يجد المحبوسون أنفسهم، وهم على وشك إنهاء فترة السنتين المدة القانونية للحبس الاحتياطي، محبوسين على ذمة قضايا جديدة. ويكون تدوير المتهمين في الغالب على قضايا فُتحت بعد قضاياهم الأصلية

٥-أحمد حسن، حقوق الإنسان في مصر 2020.. خلاف حول الأولويات يتسبب في تدهور الأوضاع، الحرة، 10 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/ZjQwMNi

٦-تعديلات خطيرة في قوانين الإرهاب: نحو مزيد من شرعنه الأوضاع الاستثنائية باسم الحرب على الإرهاب، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 2 مارس 2020 https://cutt.ly/JjWvCUX

٧-المرجع السابق

٨-تجميد حسابات المبادرة المصرية ومخالفات قانونية بالجملة في جلسة نظر أمر التجميد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 1 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/MkK96xu

٩-خطاب المبادرة إلى وزارة التضامن الاجتماعي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 1 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/qkK3VsU

١٠-المبادرة المصرية تتلقى رد وزارة التضامن الاجتماعي على خطابها بشأن التسجيل كجمعية أهلية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 13 يناير 2021 https://cutt.ly/hkK8vhy

١١-مساعد التضامن: أكثر من ملياري جنيه منح تمويلية للجمعيات الأهلية خلال عام 2020، جريدة الشروق، 11 يناير 2021 https://cutt.ly/Lk0CBAT

١٢- https://cutt.ly/fk0Mx1W ،سوزان عبد الغني، منح أهلية مُعطلة بختم البيروقراطية، مصر 360، 2 فبراير 2021

١٣-أسماء زايد، مساعد وزيرة التضامن: حظر 413 جمعية تم إدراجها على قائمة الجماعات الإرهابية.. وهناك لجان تشرف عليها، جريدة الوطن، 27 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/wk049MA

١٤-محمد نابليون، القضاء الإداري يُلزم التضامن بالموافقة على منحة 1.5 مليون يورو لجمعية السادات للتنمية، 28 يناير 2021 https://cutt.ly/2k0BKtg

١٥-سوزان عبد الغني، مرجع سابق

١٦-أسماء زايد، مرجع سابق

١٧-نتهاكات حقوق المتهمين في القضية 855 لسنة 2020 أمن دولة، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 3 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/zjQusq9

١٨-قل رهائن ولا تقل محبوسين احتياطياً: "عن احتجاز المتهمين لأكثر من عامين"، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 9 سبتمبر 2020 https://cutt.ly/UjQiGQI

١٩-مصر: مئات المحتجزين محرومون من مراجعة قضائية، هيومن رايتس واتش، 18 مايو 2020
https://cutt.ly/IjWvrZq

٢٠--أحمد حسن، مرجع سابق

٢١- المسار الديمقراطي في مصر لعام 2020، مرجع سابق https://cutt.ly/xjWnWwe

٢٢-اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية رقم 149 لسنة 2019 https://cutt.ly/4k1rwOU

٢٣-مدحت وهبة، الجريدة الرسمية تنشر مواد اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمعيات الأهلية، اليوم السابع، 16 يناير 2021
https://cutt.ly/wkNOzSF

٢٤-إصدار اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي.. وسنة لتوفيق الأوضاع، جريدة الشروق، 14 يناير 2021 https://cutt.ly/lkNRNyO

٢٥-٢٦- عاصم الخولي، جلسة مناقشة اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية الجديد، مدير الجلسة عصام العدوي، الجامعة الامريكية بالقاهرة يناير 2021، في الساعة 5 مساء 24

٢٧-مؤسسة وادي النيل لرعاية عمال المحاجر بالمنيا

٢٨- https://cutt.ly/FjETM3N

٢٩- https://cutt.ly/SjEYpLA

٣٠-السلطات المصرية "تغلق مؤقتاً" التحقيقات في مقتل الباحث الإيطالي، بي بي سي، 1 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/djRKKGK

٣١ إيطاليا تدين قرار مصر عدم توجيه اتهام لأربعة ضباط أمن بقتل الباحث الإيطالي https://cutt.ly/ujTyiZY

٣٢- https://cutt.ly/AjTuptN

٣٣-متحدثة أوروبية: قضية ريجيني تعني كل دول الاتحاد وليس فقط إيطاليا https://cutt.ly/GjTaWXz

٣٤-٣٥- https://cutt.ly/FjEUeh0

٣٦-ردود فعل واسعة على بيان البرلمان الأوروبي: تدخل مرفوض في شؤوننا، جريدة الوطن، 19 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/gjRHpp

٣٧- https://cutt.ly/CjTpmSQ

٣٨- https://cutt.ly/EjTTUUM

٣٩- https://cutt.ly/vjTY66U

٤٠-بدأت وقائع هذه القضية منذ يوليو 2011، حين قررت الحكومة فتح ملف تمويل منظمات المجتمع المدني، من خلال تشكيل لجنة لتقصي الحقائق للنظر في التمويل الأجنبي، وفي يونيو 2013 حكمت إحدى محاكم الجنايات بالقاهرة على 43 من العاملين المصريين والأجانب في بعض المنظمات الأجنبية بالسجن لمدد تتراوح بين سنة و5 سنوات، أما العاملون المصريون الذين ظلوا داخل البلاد فقد حصلوا على أحكام بالسجن لمدة عام واحد مع وقف التنفيذ، كما أمرت المحكمة بإغلاق المنظمات المعنية، وهي المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد القومي الديمقراطي، وفريدم هاوس، والمركز الدولي للصحافة، ومؤسسة كونراد أديناور، واجه المتهمون اتهامات بارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها. وفي عام 2016 تم فتح القضية من جديد حيث أدرج عدد من المحامين الحقوقيين ضمن قوائم الممنوعين من السفر ومنعهم من التصرف في أموالهم، استناداً إلى تحريات أمنية بأن نشاطهم يضر بالأمن الوطن

٤١-بعد حفظ التحقيق مع 20 منظمة أهلية في القضية 173 | نرصد مبادرات عودة الحياة إلى المجتمع المدني، مصر 360، 5 ديسمبر 2020
https://cutt.ly/TkKB7dD

٤٢-مصطفى عبيد، مصر تفتح الطريق أمام منظمات المجتمع المدني بقواعد محسوبة، العرب، 10 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/PkKSuD7

٤٣- https://cutt.ly/8jYy2Fb

٤٤- نموذج لذلك: شبكة أجورا للشباب https://bit.ly/2NiXTu5

٤٥-إرحَلْ: سمات الموجة الثانية من الثورة العربية وآفاقها، مركز الجزيرة للدراسات، 2 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/3jU9PU0

٤٦- https://cutt.ly/UjU4ueR

٤٧- https://cutt.ly/fjU4c4D

٤٨- https://cutt.ly/qjU4ze2

٤٩-هو أحد المقاولون المصريين الذين تعاونوا بشكل مشترك من خلال شركت أملاك مع الهيئة الهندسية التابعة للجيش المصري والتي تدير عدد من المشروعات الهامة الحالية في مصر، نشر عدة مقاطع فيديو يعارض فيها الفساد، في خلافه مع الهيئة الهندسية للجيش حيث أطر إلى السقر إلى إسبانيا لعدم حصوله على مستحقات مالية. ثم بعد ذلك بدأت الفيديوهات في تناول القضايا السياسية المختلفة مثل جدوى مشروع قناة السويس وبناء قصور رئاسية جديدة والتي تكلف الدولة ملايين الجنيهات كما تطرق إلى بيع جزيرتي تيران وصنافير، ثم دعي إلى النزول والاعتراض على سياسات النظام الحاكم في مصر

٥٠- توقيف عدد من المحتجين في مظاهرات https://cutt.ly/NjIqtmp

٥١-أنباء عن اعتقالات في مصر إثر "أحداث 20 سبتمبر"، الحرة، 24 سبتمبر 2019 https://cutt.ly/bjOhNMV

٥٢- https://cutt.ly/zjOm8e6

٥٣- https://cutt.ly/djOhFwe

٥٤-٥٥- https://cutt.ly/ojOBMx4

٥٦- https://cutt.ly/yjO9WrG

٥٧- سمر السيد، «الإحصاء» يصدر دراسة حول تداعيات كورونا على الاقتصاد المصري.. تعرف على أبرز مؤشراتها، 3 نوفمبر 2020 https://cutt.ly/gjACe81

٥٨- كورونا يتسبب بارتفاع معدل البطالة في مصر بالربع الثاني من 2020 https://cutt.ly/MkZG1xf

٥٩- معدل البطالة في مصر يتراجع إلى 7.3% في الربع الثالث، العربية، 15 نوفمبر 2020 https://cutt.ly/3kXX5Zg

٦٠- https://cutt.ly/LkXNh6r

٦١- أيمن شعيب، الفقر وحقوق الفقراء https://cutt.ly/pkXMud7

٦٢-٦٣ محمد عبده، دراسة: كورونا يضع 12.5 مليون مصري تحت رحمة الفقر https://cutt.ly/LkCurLN

٦٤- عبد الغفار عفيفي، المجتمع المدني ومواجهة جائحة "فيروس كورونا"، الأهرام https://cutt.ly/5kVRKE7

٦٥- مقابلة مع محمد سيد أحد العاملين في منصة العدالة الاجتماعية، 14 فبراير 2021

٦٦- شباب المحافظات وأصحاب المحلات يواجهون كورون https://bit.ly/3cnUyjU

٦٧- https://cutt.ly/ZkV39Jn

٦٨- حملات مصرية لتوعية أصحاب الهمم من خطر "كورونا"، العين الإخبارية https://cutt.ly/1kV4AzS

٦٩- https://cutt.ly/vagIcRD

٧٠- شيماء البدوي، "لافارج مصر" تتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة انتشار "كورونا"، البورصة https://cutt.ly/pagLKlu

٧١-للمزيد انظر الصفحة الرسمية لـ"شمسية ". https://www.facebook.com/shamseyaeg/?epa=SEARCH_BOX

٧٢- الحكومة: لجنة عليا للمتابعة والتعامل مع سيناريوات فيروس كورونا https://bit.ly/2A2WmRP

٧٣- اللجنة الوزارية لإدارة أزمة كورونا https://bit.ly/2VzwKmD

٧٤-قرارات هامة بشأن الوباء العالمي.. تفاصيل اجتماع "اللجنة الوزارية لإدارة أزمة كورونا " https://bit.ly/2z5eav5

٧٥-٧٦-محمد عجاتي وأخرون، أزمة فيروس كورونا: هل يحقق نمط السياسات السائد الحماية للجميع؟ مصر- لبنان- تونس دراسة مقارنة، منتدى العربي للدراسات، 15 ديسمبر 2020 https://cutt.ly/LlpcdAO

٧٧- مصر: مبادرات مجتمعية لتخفيف أضرار كورونا، العربي الجديد https://cutt.ly/PkByEA1
٧٨-٧٩-المرجع السابق

٨٠- https://cutt.ly/fk36nkF

٨١-لمزيد: أنظر الصفحة الرسمية لـ"شمسية"

٨٢-شباب المحافظات وأصحاب المحلات يواجهون كورونا، مرجع سابق https://bit.ly/3cnUyjU

٨٣- علي أنوزولا، حقوق الإنسان في زمن كورونا، العربي الجديد https://cutt.ly/kjSQCcx

٨٤- ٨٥- وسام فؤاد، أزمة كورونا . آفاق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، المعهد المصري للدراسات https://cutt.ly/PjSEFgk

٨٦-اسم محاربة كورونا.. تغوّل عربي على الحريات وحقوق الإنسان https://cutt.ly/0ijSx1Kv

٨٧- ٨٨- ٨٩- https://cutt.ly/ltJQOK8

٩٠-المسار الديمقراطي في مصر لعام 2020 https://cutt.ly/xjWnWwe

٩١-أطلقوا سراح سجناء الرأي والسجناء الآخرين المعرضين للخطر وسط تفشي فيروس كورونا، 20 مارس 2020، منظمة العفو الدولية https://cutt.ly/ptJQ2EA

٩٢- نع الزيارات وعنابر صحية وكشوفات دورية.. الداخلية تضع خطة لمنع تسلل كورونا للسجون https://bit.ly/3gWVYVY
https://bit.ly/2Y8q2W7

٩٣- مصر: تفشٍّ محتمل لفيروس "كورونا" في السجون، موقع هيومان رايتس ووتش https://bit.ly/39ucadJ

٩٤-٩٥- ٩٦- المسار الديمقراطي في مصر لعام 2020، مرجع سابق https://cutt.ly/xjWnWwe

٩٧-مدحت وهبة، التضامن: حشد جهود المجتمع المدني في مواجهة أزمة الكورونا https://cutt.ly/6kVFnru

٩٨- وزيرة التضامن تعقد اجتماعاً تنسيقياً لحشد جهود المجتمع المدني في مواجهة أزمة الكورونا، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية https://cutt.ly/yafq3ZE

٩٩- https://cutt.ly/ZkI5Uvr

١٠٠- يان مكاي، مرجع سابق

١٠١-سائد كراجا، أعداء سيادة القانون، جريدة الغد https://cutt.ly/nk8BLJI

١٠٢- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/02/03/blog-covid-long-shadow-social-repercussions-of-pandemics

١٠٣- ١٠٤-محمد العجاتي؛ شروق الحريري، كوفيد 19 وأزمة الديموقراطية: أصل الأزمة وسبل تجنّبها، منتدى البدائل العربي للدراسات https://cutt.ly/FkNxX9A

١٠٥-المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك منتدى البدائل للدراسات https://bit.ly/3fyH0EU

١٠٦- محمد العجاتي وأخرون، أزمة فيروس كورونا: هل يحقق نمط السياسات السائد الحماية للجميع؟ مرجع سابق